الأنباء
الاربعاء 25 نوفمبر 2015

سأل عن دفعات «المركزي» لإحدى الشركات الطبية

النصف يستفسر من وزير الصحة عن عقد الوزارة مع شركة سياحية وتجاوزات بقطاع الصيدلة

راكان النصف

ما أسباب عدم الاستعانة بالكوادر الوطنية من الصيادلة في القطاع الخاص بنظام الأجر مقابل العمل لسد النقص الموجود؟

وجه النائب راكان النصف سؤالا لوزير الصحة د.علي العبيدي جاء فيه: نمى الى علمي ان الوزارة تعاقدت مع احدى الشركات للسياحة والسفر لرعاية مرضى جمهورية التشيك، وان سعر تذكرة سفر المريض الواحد 650 دينارا بينما شركات الطيران الاخرى تبيعها تقريبا بنصف المبلغ، لذا يرجى تزويدي بالآتي: ما اسم الشركة المحلية التي تم التعاقد معها لرعاية المرضى في جمهورية التشيك، يرجى تزويدي بنسخة من العقد المبرم بين الشركة والوزارة وجميع موافقات لجنة المناقصات والفتوى والتشريع وديوان المحاسبة، وكم عدد الشركات التي تقدمت لمثل هذا المشروع وما اسماؤها وما عروضها، وكم هو عدد المرضى الذين تم ارسالهم عن طريق الشركة السياحية منذ توقيع العقد حتى تاريخ هذا السؤال، وهل تمت اضافة دول اخرى على العقد لصالح الشركة نفسها، يرجى تزويدي بموافقة لجنة المناقصات وادارة الفتوى والتشريع وديوان المحاسبة، وكم عدد المبالغ التي صرفت للشركة منذ بداية العقد حتى تاريخ هذا السؤال؟

وفي سؤال آخر للنصف، قال للعبيدي: فيما يخص بعض التجاوزات في وزارة الصحة بقطاع الصيدلة، يرجى تزويدي بالتالي: ما اجراءات وزارة الصحة تجاه حالات الوفاة التي حدثت مؤخرا لحالتين بعد تناولهما ادوية غير مرخصة تم شراؤها عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي (انستغرام)، وهل قامت الوزارة بآلية تعاون بينها وبين وزارة الداخلية لتفتيش المنازل والمخازن التي تقوم ببيع هذه الادوية غير المرخصة، وهل قدمت الوزارة مشروع بقانون لحماية المواطنين من هذه الادوية وتجريم بيعها، ونمى الى علمي وجود نقص حاد في وظائف الصيدلة بوزارة الصحة، فما صحة اجراء عقود خاصة بتعيين صيادلة من الهند ومصر بمسمى وظيفي فني صيدلي وهم بالاساس يحملون مؤهل بكالوريوس صيدلة، وما اسماء الشركات التي تم عن طريقها استقدام هؤلاء الصيادلة، وما اسباب عدم الاستعانة بالكوادر الوطنية من الصيادلة في القطاع الخاص بنظام الاجر مقابل العمل لسد النقص الموجود، وكم يبلغ عدد الاصناف الدوائية المصنفة والتي تم تحويلها الى اصناف غير مصنفة دوائيا مع تزويدي بكشف بأسماء هذه الاصناف، وما الجهة المسؤولة عن تسعير الادوية المصنفة الثابت سعرها في جريدة الكويت اليوم والاصناف الدوائية غير المصنفة والمتغير سعرها، وهل توجد لجنة خاصة لتسعير الادوية، اذا كانت الاجابة بالايجاب يرجى تزويدي بكشف يتضمن اسماء وبيانات اعضاء اللجنة ومؤهلاتهم العلمية، وكم يبلغ عدد الاصناف الدوائية التي تم تخفيض سعرها بعد صدور قرار تخفيض اسعار الادوية الاخير، وما اسماء الشركات المستوردة لهذه الاصناف، وما المعيار المعتمد لدى الوزارة في اختيار تلك الاصناف تحديدا؟

وفي السؤال الثالث، قال النصف: فيما يخص وحدة الغدد الصماء بمستشفى الصباح، يرجى افادتنا بما يلي: نمى الى علمي انه تم تعيين رئيس لوحدة الغدد الصماء بمستشفى الصباح من الفترة اغسطس 2014 الى يوليو 2015 من دون حصوله على أي شهادة اختصاص طبي معترف بها تؤهله لذلك الموقع، فما مدى صحة هذه المعلومات، ونمى الى علمي انه تمت ترقية الطبيب المذكور اعلاه الى درجة استشاري غدد صماء ورئيس لوحدة الغدد الصماء بمستشفى الصباح من دون مروره عبر القنوات الشرعية والقانونية المتبعة في الكويت وان الجهة الوحيدة المنوطة بالترقيات بوزارة الصحة هي معهد الكويت للاختصاصات الصحية، فما مدى صحة هذه المعلومات، يرجى تزويدي بنسخ من تدرجه الوظيفي والاداري، وما الشكاوى الصادرة ضد الطبيب المعني خلال فترة رئاسته لوحدة الغدد الصماء بمستشفى الصباح من الفترة اغسطس 2014 الى يوليو 2015، ومن اي جهة جاءت الشكاوى، وما صفة الشاكين، وما نتائج التحقيق الذي تم اجراؤه من اكثر من 4 أشهر في الادارة القانونية بمنطقة الصباح الصحية بشأن الادعاء بوجود تجاوزات قام بها من كان يشغل منصب رئاسة وحدة الغدد الصماء بمستشفى الصباح من الفترة اغسطس 2014 الى يوليو 2015؟

كما وجه النائب راكان النصف سؤالا برلمانيا لنائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية انس الصالح جاء فيه: يرجى تزويدي بجميع الدفعات المالية الصادرة من البنك المركزي الى شركة دويتش الدولية الطبية من تاريخ يناير 2011 الى تاريخ السؤال من حساب وزارة الصحة بكل سنة على حدة.

طنا: إنشاء فرع لهيئة القصّر في الجهراء

محمد طنا

قدم النائب محمد طنا اقتراحا برغبة جاء فيه: نظرا للكثافة السكانية والمدن الجديدة التي تتبع محافظة الجهراء ولقلة الخدمات الحكومية الموجودة وللتخفيف من الازدحامات المرورية، لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة لإنشاء فرع للهيئة العامة لشؤون القصر في محافظة الجهراء.

طالب الوزير بوقف العبث أو الصعود الحتمي للمنصة

دشتي لوزير المالية: ما مبررات تعيين مستشار آسيوي براتب 6 آلاف دينار؟

د.عبدالحميد دشتي

حذر النائب د.عبدالحميد دشتي نائب رئيس الوزراء ووزير المالية انس الصالح من استمرار مسلسل تعيينات المستشارين برواتب خيالية، مطالبا الوزير بوقف تلك التجاوزات والتصدي لهذا العبث.

وقال دشتي في تصريح صحافي: بعد ثماني حزم من الاسئلة البرلمانية التي ننتظر الاجابة عنها، فإن مسلسل تعيينات المستشارين برواتب خيالية مازال مستمرا، ضاربا مثالا على ذلك بما تم من تعيين لمستشار مالي آسيوي يحمل الجنسية البريطانية براتب 6 آلاف دينار، فضلا عن امتيازات اخرى مثل السيارة ومصاريف مدارس الاولاد وتذاكر السفر.

وتساءل دشتي: هل تعيين مثل هؤلاء المستشارين هو نقص في الكفاءات الوطنية او تأتي في اطار المجاملات والترضيات؟ ولكم في ذلك مآرب اخرى! فليوضح لنا الوزير الاسباب التي دعت لمثل هذا التعيين في وقت نحن فيه بأمس الحاجة الى وقف كل اوجه الهدر.

واختتم النائب حديثه مؤكدا انه بعد التدرج في استخدام الادوات الدستورية وما لم تكن هناك مبررات واجوبة مقنعة عن الاسئلة التي تقدمنا بها فسيكون آخر العلاج وانت تعرفه جيدا استخدام الاغلظ من الادوات الدستورية، ومازلنا في انتظار اجاباتك والا فسيتم التعجيل بحتمية صعودك المنصة.

عبدالصمد: تقرير «المحاسبة» عن الطيران المدني يعج بالمخالفات وضعف الإدارة

عدنان سيد عبدالصمد

قال رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي النائب عدنان سيد عبدالصمد ان اللجنة قد اجتمعت لمناقشة الحساب الختامي للإدارة العامة للطيران المدني للسنة المالية 2015/2014 وملاحظات ديوان المحاسبة بشأنه، حيث تبين لها ما يلي:

أولا: ضعف في إدارة المواقع الاستثمارية وتجلى للجنة بشكل واضح أن تقرير ديوان المحاسبة يعج بالملاحظات والمخالفات المتعلقة بضعف إدارة المواقع الاستثمارية في مطار الكويت الدولي مما تسبب في حرمان الخزينة العامة من إيرادات بلغ ما أمكن حصره منها ما يقارب 19 مليون دينار.

ولاحظت اللجنة أن رصيد «الديون المستحقة» للطيران المدني في تزايد مستمر سنويا لتتجاوز 6 ملايين دينار غالبيتها تخص القطاع الخاص مع وجود حركة تحصيل بطيئة على تلك المطالبات.

وقال عبدالصمد ان اللجنة أكدت أنه في الوقت الذي تنادي فيه الحكومة بضرورة تنويع مصادر الدخل وزيادة الإيرادات غير النفطية فإن «الطيران المدني» يقوم على سبيل المثال لا الحصر بـ:

أ - منح مواقع استثمارية لشركات لاستغلالها كمقاه وقاعات دون مقابل مادي وعدم طرحها في مزايدات عامة.

ب - تخفيض القيم الإيجارية للمساحات المؤجرة على الشركات لعقود موقعة فعلا من 25 دينارا إلى 250 فلسا دون أخذ موافقات مسبقة من الجهات الرقابية وقيام المستثمر بالتأخر في دفع مستحقاته عن هذا المبلغ الزهيد بأكثر من 700 يوم.

ج - منح مستثمرين مساحات إضافية غير مضمنة في العقود الموقعة دون مقابل.

وفي عدم ظل عدم اقتناع اللجنة بمبررات «الطيران المدني» في تفنيد ملاحظاتها واختلاف ردودها في الاجتماع عما هو مثبت في تقرير ديوان المحاسبة واعتمادها على الاجتهادات القانونية المستعجلة في تمديد عقودها الموقعة مع الغير مما تسبب في إيرادات أقل والقصور الواضح في صيغ العقود الاستثمارية مع المستثمرين بما يضمن حق الدولة، فإن اللجنة تدعو وزير المواصلات للتحقيق فيما جاء به ديوان المحاسبة وتسوية تلك الملاحظات علما بأن اللجنة قد أكدت في دعوتها أن يكون في الاجتماع ممثل من مكتب الوزير لنقل تلك الصورة بشكل أوضح للسيد الوزير.

ثانيا: تأهيل الشركات

ولاحظت اللجنة أن هناك عدة كيانات تجارية تدير أنشطة المطار كلها مملوكة في النهاية لشركة واحدة وهو ما يفقدها التنافسية الحقيقية وخلق سوق احتكاري مع ما يرافق ذلك من ضياع إيرادات أعلى كان بالإمكان تحقيقها.

كما تبين للجنة أن بعض الشركات المتعثرة في تنفيذ أعمالها السابقة للطيران المدني مازالت تتقدم لمناقصات أخرى يتم طرحها وهو ما يكشف عن غياب آلية واضحة لتأهيل الشركات من قبل لجنة المناقصات المركزية ودون معرفة التاريخ التنفيذي لها.

وقد خاطبت اللجنة سابقا في كتاب رسمي لها وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء بمخاطبة لجنة المناقصات المركزية بأن تأخذ بعين الاعتبار التاريخ التنفيذي للشركات التي نفذت عقود حكومية سابقا ولم يتم تنفيذها على النحو المطلوب لاستبعادها من التعاقدات الحكومية الجديدة، تلافيا لتكرار تلك الملاحظات في جهات حكومية أخرى.

ثالثا: عدم تفعيل دور مكتب التفتيش والتدقيق الداخلي

لاحظت اللجنة عدم تفعيل دور مكتب التفتيش والتدقيق الداخلي للطيران المدني على النحو الذي يؤدي إلى تلافي مثل هذه الملاحظات المالية والإدارية والمحاسبية، مؤكدة على ضرورة تصويب هذه الملاحظة الواردة في تقرير ديوان المحاسبة والعمل على تعديل تبعية هذا المكتب وإلحاقه بأعلى سلطة إشرافية ليكون لديه الاستقلالية التامة في ممارسة اختصاصاته.

الظفيري يدعو ديوان المحاسبة إلى إيقاف إجراءات تنفيذ ممارسة المطار

د.منصور الظفيري

دعا النائب د.منصور الظفيري ديوان المحاسبة الى اصدار توصية بإيقاف اجراءات ممارسة مطار الكويت التي شابها الكثير من التجاوزات والتعديات بشكل صارخ على قانون المناقصات.

وأكد الظفيري في تصريح صحافي ان الديوان باعتباره اليد الرقابية الفاعلة لمجلس الأمة لن يقبل بهذه التجاوزات الصارخة على القانون بوجود هذه المؤسسة العريقة التي بقيت كما كانت دائما سيفا في وجه الفساد والفاسدين.

وقال الظفيري ان هذه المناقصة التي مرت بمسار خارج اطار القانون تمهد لتجاوز كبير على حساب المال العام، ما يستدعي من هذه المؤسسة الوطنية الشامخة القيام بدورها في ايقاف هذه التجاوزات المرصودة بالمستندات والأدلة التي تثبت هذه التجاوزات التي يتعرض لها هذا المشروع الذي يعد من اكبر المشاريع التنموية.

واكد ان مجلس الأمة يدعم الجهود الحكومية من اجل تحقيق التنمية الحقيقية التي تخدم مصلحة الكويت العليا، لكن المجلس لن يقف متفرجا امام التجاوزات وسيمارس دوره في الرقابة الحقيقية.

الصايغ: تقرير «المال العام» عن «الداو» لا يرقى لمستوى الكارثة

بشار الصايغ

أكد أمين عام التحالف الوطني الديموقراطي بشار الصايغ أن تقرير لجنة التحقيق المنبثقة من لجنة حماية الأموال العامة البرلمانية بشأن تداعيات عقد الشراكة مع «داو كيميكال» لا يرقى الى مستوى الكارثة التي ضربت خزانة الدولة والقطاع النفطي لا على المستوى السياسي أو الفني وحتى المهني.

وقال الصايغ في تصريح صحافي ان التقرير النيابي تجاوز الكثير من الحقائق السياسية التي زامنت فترة التوقيع على العقد والغائه، كما تجاهل أدوارا تنفيذية على مستوى مجلس الوزراء آنذاك، ومواقف نيابية لأعضاء في مجلس الأمة 2007 المؤيدة والمعارضة وتأثيرها على القرار النهائي، ولم يعرض كذلك الرأي الفني لجميع المعنيين بالملف من القطاع النفطي ممن كانوا على صلة بالملف سواء المؤيدون أو المعارضون للتعاقد.

وبين الصايغ أن هناك حلقات مفقودة في التحقيق النيابي بالملف وعلى رأسها ما انتهت اليه اللجنة الوزارية التي ترأسها د. عدنان شهاب الدين، لافتا الى أن تقرير شهاب الدين يتكون من أكثر من 400 صفحة واحتوى على شهادات تفصيلية لجميع من كانت له علاقة بالملف، مستغربا في الوقت ذاته ان ترفع اللجنة البرلمانية في المقابل تقريرا لا تتجاوز صفحات التحقيق فيه 20 صفحة في قضية معقدة وشائكة ومتعددة الأطراف والجهات.

وأوضح الصايغ أن أعضاء لجنة التحقيق تحت قسم دستوري لحماية الأموال، والوصول الى المتسببين في الكارثة تتطلب حيادية الموقف لا روح الانتقام من خصوم سياسيين، وشجاعة في كشف جميع الحقائق وليس الخوف أو المصلحة المؤدية الى انتقائية لمن يوجه له الاتهام ومن يستبعد.

الكندري يحذّر «التجارة» من عدم ضبط ومراقبة الأسعار

فيصل الكندري

حذر النائب فيصل الكندري وزارة التجارة من عدم القيام بواجبها بشأن ضبط ومراقبة ارتفاع الاسعار على المستهلك، مشيرا الى ان أي زيادة غير مبررة في الاسعار على المستهلك وذوي الدخل المحدود يجب ان تواجه بحزم.

وشدد الكندري في تصريح صحافي على ضرورة المراقبة الفعلية للاسعار خاصة ان وزارة المالية بصدد زيادة الاسعار على املاك الدولة مما سينعكس سلبا على المستهلك في كل المجالات، مشيرا الى ان اقتراح المالية يجب ان يتضمن قرارات تحفظ حقوق المستهلك.

وجدد الكندري رفضه المساس بذوي الدخل المحدود والتأثير عليهم عبر زيادة الاسعار، لافتا الى ان اللجنة المالية في مجلس الامة رفضت أي زيادة للرسوم والتكاليف المالية على الخدمات حيث تم ابلاغ وزارة المالية برفض الزيادة على ذوي الدخل المحدود.

وبين ان زيادة الرسوم على الخدمات المقدمة او السلع المدعومة من الدولة سينتج عنها عبئ مالي اضافي على المواطن، مشيرا الى اننا نسعى دائما في مجلس الامة على تحقيق الرفاه للمواطن بعيدا عن تحميله عبء مالي جديد يستنزف راتبه الشهري.

وأكد ان تحقيق الرفاه للمواطن من صلب العمل الدستوري السليم، موضحا ان الالتزام بالدستور وتطبيقه يحتم على الجميع مواجهة أي غلاء مصطنع للاسعار الامر الذي يجعل من عمل الجهات الرقابية خلية نحل ترصد الزيادات الجشعة للاسعار.

عسكر يسأل عن تعيين مستشارين قانونيين وافدين في «التجارة»

عسكر العنزي

وجه النائب عسكر العنزي سؤالا لوزير التجارة والصناعة د.يوسف العلي بشأن تعيين مستشارين قانونيين وافدين بمكتب وكيل وزارة التجارة والصناعة بمرتبات كبيرة رغم وجود مكتب فني يعمل به كويتيون تابع لمكتب الوكيل ويحصلون على مرتبات اقل من الوافدين وجاء في سؤال عسكر ما يلي: نمى إلي علمي تعيين مستشارين قانونيين وافدين بمكتب وكيل وزارة التجارة والصناعة بمرتبات كبيرة رغم وجود مكتب فني يعمل به كويتيون تابع لمكتب الوكيل ويحصلون على مرتبات اقل من الوافدين وان وكيل الوزارة قرر إلغاء المكتب الفني ويردد الوكيل بين المحيطين به ان المكتب الفني غير قانوني.

لذلك يرجى إفادتي بالآتي:

1 - هل تم تعيين مستشارين قانونيين بمكتب وكيل الوزارة أو بالإدارة القانونية منذ أن تولى وكيل الوزارة الحالي منصبه؟ ان كانت بالإجابة بـ«نعم» أرجو تزويدي بأسباب تعيينهم إن وجدت، وعددهم، ومؤهلاتهم ومكان الحصول على المؤهل. وما قيمة المكافأة التي يحصل عليها كل واحد منهم، وأرجو تزويدي بالمستندات الدالة على الإجابة.

2 - هل لدى وكيل الوزارة أي دراسة قانونية تفيد بأن المكتب الفني التابع لمكتبه غير قانوني رغم أنه موجود منذ وكلاء وزارة التجارة السابقين جميعهم؟ وان كانت الإجابة بـ«نعم» فما الجهة التي أصدرت الرأي القانوني؟ وان كانت الإجابة بـ«لا» فلماذا ألغى الوكيل دور المكتب الفني؟ وما السند القانوني لذلك؟

3 - ما مصير المكتب الفني والموظفين الكويتيين الذين يعملون به؟ وهل صدر قرار رسمي بإغلاقه؟ وهل تم نقل الموظفين بالمكتب الفني إلى ادارات اخرى؟ وما معايير توزيعهم على تلك الإدارات؟ وهل تم أخذ رأي كل موظف من المكتب الفني في الإدارة التي سوف ينقل لها؟ وأرجو تزويدي بالمستندات الدالة على الإجابة.

4 - هل قدم موظفو المكتب الفني بمكتب وكيل الوزارة بتظلمات بسبب ما حدث لهم من نقل تعسفي؟ وهل تم تشكيل لجنة لبحث تلك التظلمات أم لا؟ وأرجو تزويدي بالمستندات الدالة على الإجابة.

قيادات نفطية تصدر بياناً حول تقرير «الأموال العامة» عن «الداو»

أصدر كل من: سعد علي الشويب ويوسف العتيقي وخالد العجيل ومها ملا حسين وناصر العنزي وصلاح الخرجي بيانا ورد فيه ما يلي:

اطلعنا على التقرير العاشر للجنة حماية الأموال العامة بالمجلس الحالي بخصوص صفقة الداو كيميكال من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، وفوجئنا بما احتوى عليه من تهم بالمسؤولية المباشرة عن الإضرار بالمال العام.

لا نود حاليا الخوض في محتويات التقرير، الا انه ليس من العدل او الإنصاف ان يتم توجيه تهم الى اشخاص ما لم يتم استدعاؤهم والاستماع لإفادتهم، والذي يعتبر من ابسط الحقوق الدستورية والقانونية وما استقرت عليه الأعراف.

علما بانه سبق ان تم استدعاؤنا من قبل لجان تحقيق أخرى، كما قدمنا افاداتنا الى ديوان المحاسبة بناء على تكليف مجلس الأمة، وقد انتهت جميع هذه اللجان الى عدم توجيه اي تهم بالمساس والإضرار بالمال العام لأي من المذكورين بهذا التقرير. وعليه، نناشد رئيس وأعضاء مجلس الأمة الأخذ بالاعتبار ما جاء أعلاه عند مناقشة التقرير بما يحفظ الحقوق الدستورية والمدنية والاجتماعية للمواطنين.